دور المدرسة في التربية على القانون الدولي الإنساني
(آراء عينة من التربويين العرب)

د. محمود عبد المجيد عساف ـ وزارة التربية والتعليم الفلسطينية

Massaf1000@hotmail.com

Dr. Mahmoud Abdel Majeed Assaf

The role of the school as an educational institution in education on international humanitarian law
(Opinions of a sample of Arab educators)

Abstract:

The study aimed to identify the role of the school in education on IHL, by identifying the impressions of a sample of Arab educators about this type of education, and the degree of their appreciation for the role of the school as an educational institution in education on IHL, and identifying the best approaches to education on IHL. To achieve this, the researcher followed the analytical descriptive approach, and relied on the questionnaire, which consisted of (5 closed questions, and 48 paragraphs distributed over four areas) as a tool for data collection. It was applied to a sample of (184) educators working in Arab education colleges. The results have shown that:

- 55.4% of the respondents consider that the school has an important role in educating on IHL and disseminating its rules, 47.8% of them support that global transformations with their recent outputs imposed the necessity of education on IHL for all age groups.
- 60.30% of the sample confirmed that education on IHL involves drawing inspiration from justice, humanity and its principles, and respect for the rights of the weak, and 78.2% of them considered that the process of spreading IHL and education on it are two inseparable processes, and 58.10% of them considered the most successful approaches to education on international law. Humanistic is teaching in an interactive setting.
- The degree of appreciation of the total sample for the role of the school in education on IHL was weak at a relative weight of (51.8%), where the field (the role of the school through the employment of activities) came in the first place with a relative weight of (54.24%) and with a medium degree of appreciation, and the field of (The role of the school in publishing and promoting respect for the law) ranked last, with a relative weight of (49.02%) and a poor rating.

Keywords: role, school, international humanitarian law (IHL)

الملخّـــص:

هدفت الدراسة التعرف إلى دور المدرسة في التربية على القانون الدولي الإنساني، وذلك من خلال تحديد انطباعات عينة من التربويين العرب حول هذا النوع من التربية، ودرجة تقديرهم لدور المدرسة كمؤسسة تربوية في التربية على القانون الدولي الإنساني، وتحديد أفضل مداخل التربية على القانون الدولي الإنساني، ولتحقيق ذلك اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واعتمد على الاستبانة التي تكونت من (5 أسئلة مغلقة، و48 فقرة موزعة على أربعة مجالات) كأداة لجمع البيانات، طبقت على عينة قوامها (184) من التربويين العاملين في كليات التربية العربية. وقد أظهرت النتائج أن:

– 55.4% من أفراد العينة يعتبرون أن للمدرسة دور مهم في التربية على القانون الدولي الإنساني ونشر قواعده، 47.8% منهم يؤيدون أن التحولات العالمية بمخرجاتها الحديثة فرضت ضرورة التربية على القانون الدولي الإنساني لجميع الفئات العمرية.

– أكد 60.30% من أفراد العينة أن التربية على القانون الدولي الإنساني تنطوي على استلهام العدالة والإنسانية ومبادئها واحترام حقوق الضعفاء، كما اعتبر 78.2% منهم أن عملية نشر القانون الدولي الإنساني والتربية عليه عمليتان متلازمتان، واعتبر 58.10% منهم أن أنجح مداخل التربية على القانون الدولي الإنساني هو التدريس في إطار تفاعلي.

– درجة تقدير أفراد العينة الكلية لدور المدرسة في التربية على القانون الدولي الإنساني كانت ضعيفة عند وزن نسبي (51.8%)، حيث جاء مجال (دور المدرسة من خلال توظيف الأنشطة) في المرتبة الأولى بوزن نسبي (54.24%) وبدرجة تقدير متوسطة، ومجال (دور المدرسة في النشر وتعزيز احترام القانون) في المرتبة الأخيرة بوزن نسبي (49.02%) وبدرجة تقدير ضعيفة.

الكلمات المفتاحية: دور، المدرسة، القانون الدولي الإنساني

المقدمـــــــــة:

شهدت ولا تزال الحياة البشرية والعلاقات الدولية تحولاً واضحاً في محور التفكير العالمي المتعلق بمفاهيم الأمن وقضاياه، والمصالح الدولية وعلاقتها بحقوق الإنسان، ورغم توصل الإنسانية بعد صراع مرير، وسنوات من النزاع إلى مبدأ تحريم استخدام

القوة المفرطة أو التهديد بها أو بما يهدد كرامة الإنسان طبقاً للمادة (2/4) من ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945م، وعلى الرغم من نجاح الإنسانية في التوصل إلى اتفاقيات جنيف الأربع1949 عام وبروتكولاتها الملحقة عام 1977م، والتي أكدت على حماية المدنيين وتخفيف آلام الحروب وحصر آثارها في أضيق نطاق (الضرورة)، إلا أن ذلك لم يحل دون تطرف الإنسان، وانتهاكه للمبادئ الإنسانية خلال العمليات العدائية.

وعليه، جاء القانون الدولي الإنساني كمجموعة من القواعد الدولية المستمدة من الاتفاقيات الدولية بصفة خاصة للحد من مشكلات الإنسانية الناشئة عن النزاعات المسلحة، والتي تقيد لأسباب إنسانية حق أطراف النزاع في استخدام طرق وأساليب الحرب التي تروق لها، أو تحمي الأشخاص الذين تضرروا بسبب النزاعات (1)

ورغم الانتقال النوعي لمبادئ هذا القانون وانتشارها بجهود المنظمات الدولية وعلى رأسها اللجنة الدولية للصليب الأحمر والدول الأعضاء، إلا أن ما يعتري الحالة العالمية من الصراع بين المعسكرين (الشرقي، الغربي) وما آلت إليه أحوال الوطن العربي من انقسامات واقتتال ونزاع مسلح (غير دولي) قد أدخل التغول في النزاعات المسلحة المعاصرة، سواء بصورة متعمدة أو بصورة ترجع إلى الجهل بالقانون. (2)

ولأجل تفعيل تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني تقوم الدولة أول ما تقوم باتخاذ تدابير وقائية لعلها تحد من انتهاكات قواعد هذا القانون، إذ إن الوقاية أفضل وسيلة من تكلفة الدمار، وسميت بالتدابير الوقائية بحكم أنها تتخذ في زمن السلم وقبل النزاع، وتشمل هذه التدابير التي يوليها القانون الدولي الإنساني أهمية كبيرة لاحترام أحكامه ومبادئه، نشر قواعده، والتدريب في مجال تنفيذ واحترام قواعده، إضافة إلى إدراج قواعده في المناهج المدرسية والجامعية (3) .

عطفاً على ما تقدم، وتطويراً للعمل الوقائي، وتحقيقاً لرسالة التربية في العالم الإسلامي والمتمركز حول غرس قيم الحق والواجب وأخلاقيات الحرب، وتكيفاً مع الحالة الهلامية التي يمر بها العالم اليوم، والتي تموج بتداخل المفاهيم والمصالح، كان لا بد من دور للمحاضن التربوية في نشر قواعد القانون الدولي الإنساني والتربية عليه، خاصة وأنه لا يتعارض مع ما جاءت به الشريعة الإسلامية السمحة. (4)

ولما كان للمدرسة دور مهم في ترسيخ المبادئ الأساسية للأخلاق الإنسانية في شخصية الأطفال والشباب الذين يتوقع أن يكون منهم طرفاً في نزاع مسلح أو حرب- في يوم من الأيام- وكونها تساعدهم على فهم الواقع المحيط، والاندماج السريع والتفاعل معه، فإن مساهمتها في نشر قواعد القانون الدولي الإنساني والتربية عليه

تأتي استجابة للتربية على السلام بصفة عامة، وتحسين الفهم والاحترام وتعظيم كرامة الإنسان.

وعلى هذا الأساس، تنبهت الحكومات والمؤسسات الدولية غير الحكومية خلال العقدين الأخيرين إلى إدماج وعقد مفاهيم القانون الدولي الإنساني في المدارس، وعقد المؤتمرات الداعمة إلى إدخال قواعده في برامج التدريب والتدريس، فعلى سبيل المثال: اعتمدت وزارة التعليم الإماراتية خطة اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني للإمارات عام 2012، كما وافقت وزارة التعليم القطرية على تعديل المناهج الدراسية بالمرحلتين الأساسية لتدريس مبادئ القانون الدولي الإنساني المعنية بضمانات، حماية حقوق الإنسان خلال الحروب والنزاعات المسلحة للمواثيق الدولية وذلك ابتداءً من العام 2016/2015، وفي العام 2003 طبقت الحكومة اليمنية برنامجاً تدريبياً يستهدف تدريب المعلمين من ثمان محافظات لتدريس قواعد القانون الدولي الإنساني، وذلك ضمن برنامج استكشاف القانون الدولي الإنساني على مستوى العالم والذي استهدف (13) دولة عربية منذ العام 1999.

وعلى مستوى البحث العلمي سعت العديد من المؤتمرات وأوصت بضرورة إدماج القانون الدولي الإنساني وطنياً من خلال التعليم، ومن هذه المؤتمرات على سبيل المثال لا الحصر، مؤتمر (التربية على القانون الدولي الإنساني/ الجزائر 2014)، المؤتمر العلمي للقانون الدولي الإنساني والشريعة الإسلامية/ فلسطين2015)، ومؤتمر القانون الدولي الإنساني الثاني/ أبو ظبي 2019) ومؤتمر القانون الدولي الإنساني الذي نظمته اللجنة الوطنية القطرية/ الدوحة 2021، والمؤتمر الدولي الثالث والثلاثون للصليب الأحمر/ 2019، والذي اعتمد خلاله القرار القاضي بإدماج القانون الدولي الإنساني وطنياً(5) تجدر الإشارة - أيضاً - إلى أن الجامعات العربية قد التفتت إلى هذا الموضوع، وبدأت بتوجيه بعض الرسائل العلمية لدراسة بعض المشكلات ذات العلاقة به، كما اجتهد بعض الباحثين في تسليط الضوء على أهمية دور المدرسة والجامعة والمعلم في تعزيز ونشر قواعد القانون الدولي الإنساني واحترامها، ومن هذه الدراسات، دراسة كمال (2011)(6) ودراسة عساف (2017)(7) ، ودراسة عساف (2015)(8) ودراسة أبو منديل (2019) (9) .

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

إعمالاً للحس الإنساني في التعامل مع الأهداف وقت النزاعات المسلحة، وجب

تربية النشء على احترام مبادئ القانون الدولي الإنساني من خلال نشر هذه المبادئ والتربية عليها، حيث يكتسب الفرد المعارف والمفاهيم والقيم والاتجاهات، التي تهذب سلوكه. حيث يعد نشر قواعده وأحكامه التزاما على الدول التي قبلت بالمعاهدات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني مثل اتفاقيات جنيف الأربع 1949م، وبروتوكولاتها الملحقة 1977م والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998م.

ورغم أن أهم المعوقات التي قد تحد من دور القانون الدولي الإنساني، هو قلة الوعي به، وكذلك التفاوت في تقدير الحق في استخدام القوة أو في تحديد نطاق الضرورة، إلا أن التجارب الدولية أثبتت، أن تعزيز الوعي بالقانون الدولي الإنساني واحترامه على المدى الطويل أمر مرهون بالتعليم والتثقيف على المستوى الجماهيري، إذ لن يكون من الممكن الحد من الانتهاكات خلال النزاعات المسلحة إلا إذا صارت أخلاق الإنسانية جزءاً بل الجزء الأهم من ثقافة المجتمع كله، أو على الأقل القسم الأكبر حيوية فيه، وذلك من خلال مجموعة المعارف التي يكتسبها الفرد والمفاهيم والقيم والاتجاهات، وأنماط السلوك المختلفة والتي تتم من خلال الأوساط التربوية، خاصة المدرسة التي تمثل الخبرة الأولى المباشرة للطفل خارج الأسرة، وبصورة مقصودة وليست بصورة تلقائية كما هو الحال في الأسرة. وهذا ما انتبهت إليه المنظمات الدولية مؤخرا، ودعت إلى تضمين الوعي القانوني في التعليم النظامي. وعليه تتحدد مشكلة الدراسة الحالية في الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

ما دور المدرسة كمؤسسة تربوية في التربية على القانون الدولي الإنساني؟

ويتفرع من هذا السؤال، التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما انطباعات عينة من التربويين العرب حول التربية على القانون الدولي الإنساني؟

2- ما درجة تقدير أفراد العينة لدور المدرسة كمؤسسة تربوية في التربية على القانون الدولي الإنساني؟

مبررات الدراسة وأهميتها:

تنبثق الدراسة من عدة مبررات، أهمها:

- التحدي الأخلاقي الذي يمر به العالم اليوم، بعد ما قل الالتزام على مستوى الدول باسم السيادة، وعلى مستوى الأفراد باسم الحرية، والذي يظهر في انتهاكات حقوق الإنسان في النزاعات المسلحة (الدولية وغير الدولية).
- النظرية التي تتبناها اللجنة الدولية للصليب الأحمر والتي ترى أن القانون الدولي

- الإنساني لا يزال يشكل إطاراً ملائماً لتنظيم تصرف الأطراف في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، والتي عززتها بجملة الإجراءات التي تمارسها على الأرض وتبني المشاريع الداعمة لذلك، وإجراء الدراسات ذات العلاقة.

- غياب الثقافة وقلة الوعي بالقانون الدولي الإنساني على مستوى الأفراد والجماعات، وفق ما أكدته العديد من المؤتمرات والدراسات العلمية، مثل المؤتمر الدولي الرابع لمركز جيل (2014)، ومؤتمر الجامعة الإسلامية بغزة (2015)، والاجتماع العالمي الخامس للّجان الوطنية والهيئات المماثلة المعنية بالقانون الدولي الإنساني في الفترة من 29 نوفمبر إلى 2 ديسمبر 2021 تحت شعار "إدماج القانون الدولي الإنساني وطنيًا من خلال القوانين والسياسات الداخلية"

أهمية الدراسة الموضوعية:

- **تتحدد الأهمية الموضوعية للدراسة في اتجاهين:**

الأول: أهمية القانون الدولي الإنساني ومدى ارتباطه بالشريعة الإسلامية وتأكيده عل ما جاءت به من قواعد الحرب المؤكدة على مبدأ الإنسانية، وباعتباره صورة من صور الثقافة العامة المستندة إلى الوعي بكرامة الإنسان وحماية المدنيين في النزاعات المسلحة، وأن الآليات الوقائية لاحترام القانون الدولي الإنساني أولى الآليات التي تنص عليها اتفاقيات جنيف الأربع، والهدف منها هو العمل على نشر ثقافة القانون الدولي والتعرف بقواعده، وبالتالي الحيلولة دون مخالفة أحكامه.

الثاني: أهمية دور المدرسة كمؤسسة تربوية نظامية في تغيير الاتجاهات وتعديل السلوك لدى الناشئة، الأمر الذي ينعكس على حياتهم المستقبلية، فالمدرسة تمثل الخبرة الأولى المباشرة للطفل خارج الأسرة، وتتولى غرس القيم المتوافقة مع كرامة الإنسان وحقوقه.

✓ كما تأتي هذه الدراسة استجابة للاتجاهات الحديثة في مجال التربية القانونية، حيث بدأت اللجنة الدولية للصليب الأحمر مشروع استكشاف القانون الدولي في أواخر عام 1998م بغرض إعداد مواد تعليمية تستخدم على نطاق العالم كله، يتم دمجها بالتدريج إما في مواد التربية الوطنية أو الأخلاق ضمن المناهج الدراسية للمدارس الثانوية أو في برامج التعليم غير النظامي عن طريق شركاء مُنفذين يعملون من خلال وزارات التعليم، والهلال الأحمر.

أهمية الدراسة التطبيقية:

ـ تمثل الدراسة الحالية صورة من صور استكشاف القانون الدولي الإنساني ومدى قيام المدرسة كمحضن تربوي في التربية عليه، كما أنها ترفد المكتبة العربية بدراسة قد تعد الأولى من نوعها- في حدود علم الباحث- التي تبحث في دور المدرسة في التربية على القانون الدولي

ـ قد يستفيد من نتائج هذه الدراسة المهتمين بنشر ثقافة القانون الدولي الإنساني كاللجنة الدولية للصليب الأحمر باعتبارها أساساً علمياً يمكن الاستناد عليه في تنظيم أنشطتها المخصصة لذلك بصورة فردية أو مع شركائها.

ـ قد يستفيد من نتائج هذه الدراسة كل من: اللجان الوطنية للقانون الدولي الإنساني من حيث تعرفهم إلى أدوارهم في هذا المجال، من حيث تنظيم الأنشطة المشتركة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وإدارات التعليم المختلفة (العام، العالي)، وتعزيز مشاركتهم في التربية على القانون الدولي الإنساني، وما يجب عليهم القيام به من باب المسؤولية الاجتماعية.

ـ قد تلفت هذه الدراسة أنظار الباحثين والمهتمين للبحث أكثر في تحقيق الرسالة الإنسانية الداعمة لتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني كل حسب اهتماماته ووجهته البحثية، وكذلك في اعتماد الوسيط المدرسي كآلية فاعلة في التربية على القانون الدولي الإنساني أوقات السلم.

حدود الدراسة:

تتحدد الدراسة الحالية بمجموعة من المحددات، هي:

حد الموضوع (المفاهيم): التعرف إلى دور المدرسة في التربية على القانون الدولي الإنساني، في المجالات: (دور المدرسة التثقيفي والمعرفي، دور المدرسة في النشر وتعزيز احترام القانون، المسؤولية الاجتماعية للمدرسة، دور المدرسة من خلال توظيف الأنشطة)

الحد البشري: عينة التربويين العرب (العاملين في كليات التربية)، وعينة من الخبراء الميدانيين الذين سبق لهم المشاركة في برنامج استكشاف القانون الدولي الإنساني في الأوساط التعليمية.

الحد الزمني: تم إجراء الدراسة الميدانية خلال الفترة (10 سبتمبر – 22 نوفمبر/2022)

مصطلحات الدراسة:

1- **الدور:** يعرف بأنه: " مجموعة من الأنشطة المرتبطة أو الأطر السلوكية التي تحقق ما هو متوقع من مواقف معينة، وتترتب على الأدوار إمكانية التنبؤ بسلوك الفرد في المواقف المختلفة" (10) ، ويعرف بأنه: " مجموعة من الوظائف، أو المهام الأساسية التي يقوم بها شخص، أو جهاز معين"(11)

ويعرف الباحث **دور المدرسة إجرائياً** بأنه: " الجهود (الأكاديمية، الإدارية) التي تبذلها إدارة المدرسة، حتى تتمكن من تأدية مهامها وتسهم بشكل فعلي في تعزيز الوعي بالقانون الدولي الإنساني، وتقاس بالدرجة التي يقدرها أفراد العينة على الاستبانة المستخدمة في هذه الدراسة"

2- القانون الدولي الإنساني: يعرف بأنه:" القواعد التي توفر الحماية الإنسانية للمدنيين في حالة الأزمات والمنازعات المسلحة"(12)، وتعرفه اللجنة الدولية للصليب الأحمر (1981) بأنه:" مجموعة القواعد الدولية المستمدة من الاتفاقات الدولية بصفة خاصة لحل المشكلات الإنسانية الناشئة بصورة مباشرة عن النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، والتي تقيد لأسباب إنسانية حق أطراف النزاعات في استخدام طرق وأساليب الحرب التي تروق لها أو تحمي الأشخاص الذين تضرروا بسبب النزاعات"(13)

ويعرفه **الباحث إجرائيا** بأنه:" مجموعة القواعد المستمدة من الاتفاقات الدولية والتي تهدف إلى الحد من آثار النزاعات المسلحة لأسباب إنسانية، وإلى حماية المدنيين والعسكريين غير المشاركين في الأعمال العدائية وتقييد استخدام الأسلحة المستخدمة للحد من آثارها غير المبررة".

ويعرف الباحث التربية على القانون الدولي الإنساني على أنها: " عمليات التوعية والتثقيف والتدريب التي تهدف إلى بناء ثقافة عالمية حول القانون الدولي الإنساني تنشئ الحماية لضحايا النزاعات المسلحة، والتطبيق المباشر له في الحياة "

الدراسات السابقة:

نظرا لخصوصية موضوع الدراسة، سيقتصر الباحث على عرض مجموعة من الدراسات المتصلة بالقانون الدولي الإنساني من حيث التربية والتثقيف (مرتبة زمنيا)، والتي كانت قليلة – في حدود علم الباحث-.

1- دراســـــة : وسيلة (2020)(14) هدفت تحديد أهمية تدريس القانون الدولي

الإنساني على مستوى الجامعات ومعاهد التعليم العالي، واستعراض الجهود المبذولة في هذا الشأن من قبل الدول العربية.

2- دراســـــة : أبو منديل (2019)(15) هدفت التعرف إلى درجة تقدير عينة من طلبة الجامعات الفلسطينية لدورها في تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني لديهم، وقد أثبتت النتائج أن درجة تقدير أفراد العينة لدور الجامعات في تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني كانت كبيرة عند وزن نسبي(69.2%) حيث جاء مجال (المعرفة) في المرتبة الأولى وجاء مجال (التثقيف) في المرتبة الأخيرة.

3- دراســـــة : عساف (2017)(16) هدفت التعرف إلى درجة تقدير المعلمين في المدارس الحكومية بالمحافظات الجنوبية لفلسطين لدورهم في تعزيز الوعي بالقانون الدولي الإنساني لدى طلبتهم، وقد خلصت الدراسة إلى أن أكثر من نصف أفراد العينية (52.9%) يجهلون تماماً ماهية وقواعد القانون الدولي الإنساني، وأن درجة التقدير الكلية لدور المعلمين في المدارس الحكومية بالمحافظات الجنوبية لفلسطين لدورهم في تعزيز الوعي بالقانون الدولي الإنساني لدى طلبتهم، كانت عند وزن نسبي55.27%، وهي درجة متوسطة أقرب إلى الضعيفة، وقد جاء مجال (التثقيف) في المرتبة الأولى، يليه مجال (الممارسة)، وأخيراً مجال (المعرفة)، وكلها جاءت متوسطة.

4- دراســـــة: Moffett & Cubie (2017)(17) هدفت إلى اقتراح أساليب تعليمية وطرائق تدريس متطورة لتعليم وتقييم القانون الدولي الإنساني، ولتحقيق ذلك اتبعت الدراسة المنهج التجريبي من خلال تطبيق سلسلة من السيناريوهات المحوسبة (ثلاثية الأبعاد)، ومن ثم تقييم مشاركات الطلاب وتلخيصاتهم حول وعيهم لمبادئ القانون الدولي الإنساني، ومدى إمكانية تطبيقه لا سيما المناطق الرمادية حيث يمكن للحجة القانونية أن تبرر الأفعال التي تبدو غير مشروعة من الناحية الأخلاقية أثناء الحرب. وقد أظهرت النتائج أن أغلب المعرفة القانونية لدى الطلبة حول القانون الدولي الإنساني هي معرفة نظرية ضعيفة.

5- دراســـــة: عساف (2015)(18)هدفت التعرف إلى درجات تقدير طلبة الجامعات الفلسطينية لمتطلبات تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت النتائج إلى: الدرجة الكلية لتقدير أفراد العينة لمتطلبات تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني كانت (69.62 %) وهي درجة كبيرة، وقد جاءت المجالات على الترتيب: الأول (متطلبات سياسية) بوزن نسبي (73.8%) يليه مجال (متطلبات تربوية سلوكية) بوزن نسبي

(70.2%) ويليه مجال (متطلبات ثقافية) بوزن نسبي (68.7%) وأخيرا جاء مجال (متطلبات دولية) بوزن نسبي (65.8%).

6- دراســـة : عبد المؤمن (2014)(19) هدفت تحديد أهم المعوقات والعراقيل التي تواجه نشر وتعزيز مبادئ القانون الدولي على الصعيد الدولي والوطني، ولتحقيق ذلك اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليل من خلال تحليل مدى الزامية الدول بالالتزام بنشر أحكام القانون الدولي الإنساني والتعريف به، ووصف أهمية نشر هذا القانون على المستوى الوطني، واقتراح كيفية تحقيق الالتزام بالنشر، وقد أظهرت النتائج أن أهم المعوقات التي تعتري سبل نشر وتعزيز مبادئ القانون الإنساني غياب الثقافة والخلط بين (القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان).

7- دراســـة : خشمون (2014)(20) وهدفت التعرف إلى دور المناهج التربوية في ترسيخ مبادئ القانون الدولي الإنساني ومدى تضمنها لقواعده، ولتحقيق ذلك اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بتسليط الضوء على المضامين الإنسانية في المناهج، وقد أظهرت النتائج أن المناهج التربوية في الوطن العربي لا تركز بشكل كبير على القيم الإنسانية العامة خلال النزاعات المسلحة بقدر ما تركز على القيم الوطنية والقومية. كما إن المناهج المدرسية للدول العربية التي تعاني من النزاعات المسلحة (الدولية، وغير الدولية) تكاد تخلو من أيه مضامين تشير إلى آليات تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني، أو الحماية المقرة للمدنيين والعاملين في مجال المساعدات الإنسانية.

8- دراســـة : عرابجي (2014)(21) ، وهدفت التعرف إلى تطور المنظومة التربوية في الجزائر، وتأصيل مفهوم التربية بالمعنى الاجتماعي والمعنى المثالي وكذلك تحديد مفهوم القانون الدولي الإنساني والاتفاقيات الناظمة مع التركيز على حماية الأطفال في ضوء قواعده وربطها بحق الطفل في التعليم، ولتحقيق ذلك اتبعت الدراسة المنهج الوصفي وخلصت النتائج إلى أن النظام التربوي في الجزائر يركز على التربية على القانون الدولي الإنساني بدرجة مقبولة لكنها لا ترقى إلى درجة الاعتماد الرسمي، وأنه رغم اهتمام القانون الدولي الإنساني بحماية الطفل، إلا أن المنظمات العملة لم تركز على حمايتهم بصورة منتظمة، وأن النظام التربوي في الجزائر هو جزء من النظام العربي العام الذي لم يعتمد حتى اللحظة التربية على القانون الدولي الإنساني إلا في إطار التدريس لكليات الحقوق.

9- دراســـــة: Abidi & Harkins (2013)(22) هدفت التعرف إلى آراء عينة من المعلمين الكنديين حول خبراتهم التدريسية في استكشاف القانون الإنساني، وما هي التأثيرات التي تؤثر على تعليمهم حول القضايا الإنسانية الدولية، وقد أظهرت النتائج أن تدريس اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية للمدرسين يزيد من قدرتهم على تدريس القانون الدولي الإنساني واستكشاف وعي الطلبة تجاهه، ويعزز الشعور لديهم بالمواطنة العالمية. كما أن تدريس المناهج القائمة على العدالة الاجتماعية والتفكير المستمر تحسن من اتجاهات الطلبة نحو مبادئ القانون الدولي الإنساني، وأن أهم استراتيجيات دعم دور المعلمين في تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني هو الانخراط في شبكات المعلمين غير المتزامنة عبر الإنترنت، حيث يكون المحتوى، المنهجية، والتعليم الشامل يمكن مناقشته وتبادله؛ فضلا عن المشاركة فيها، ومن ثم نقلها للطلاب.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من حيث الهدف المتعلق بالتعرف دور الأوساط التربوية في تعزيز احترام أو التوعية بالقانون الدولي الإنساني جاءت دراسة عساف (2017) للتعرف إلى دور معلمي المدارس، وجاءت دراسة خشمون (2014) للتعرف إلى دور المناهج التربوية، ودراسة أبو منديل (2019) للتعرف إلى دور الجامعات، ودراسة Moffett & Cubie (2017) للتعرف إلى دور الألعاب الإلكترونية وألعاب الفيديو، ومن حيث التعرف إلى أهمية عملية نشر القانون الدولي الإنساني ومعوقاتها جاءت دراسة عبد المومن (2014)، وحول جدوى ومتطلبات تدريس القانون الدولي الإنساني جاءت دراسة Abidi & Harkins (2013)، ودراسة عساف (2015)، ودراسة وسيلة (2020).

تشابهت الدراسة الحالية جزئيا مع بعض الدراسات من حيث اتباع المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام الاستبانة كأداة، مثل دراستي عساف (2015)، وعساف (2017)، وأبو منديل (2019)، في حين أنها اختلفت معها في استخدام المنهج النوعي والمقابلة كأداة، كما اختلفت مع معظم الدراسات التي اتبعت المنهج الوصفي التاريخي أو المقارن القائم على وصف الواقع وتحليل نصوص ومواد القانون الدولي الإنساني المنطبقة على الحالات محل الدراسة.

ولعل ما يميز الدراسة الحالية عن سابقاتها أنها تعد الدراسة الميدانية الأولى من

نوعها التي تم توظيف الأدوات للتعرف إلى دور المدرسة في التربية على القانون الدولي الإنساني، وقد استفاد الباحث من هذه الدراسات في تأصيل متغيرات الدراسة وتتبع مظاهرها، وفي بناء الأدوات وتفسير النتائج ومقارنة نتائج الدراسة الحالية.

الخلفية النظرية للدراسة:

يرتهن إنفاذ القانون في الواقع العملي واحترامه بحشد كبير من الأشخاص على مستويات المجتمع كافة، فكيف لنا أن نتوقع أن يدرك أحد الجنود مثلاً أن الأوامر الصادرة إليه بقتل أسرى حرب أو مدنين عزل هي أوامر غير مشروعة ما لم يكن قد تم قبل ذلك نشر معلومات كافية وعلى أوسع نطاق ممكن، وكذلك كيف سيطالب أحد أفراد الطواقم الطبية بحقه في حال تم استهدافه وهو يقوم بعمله الإنساني ما لم يكن على علم بأنه من الفئات الت يشملها هذا القانون بالحماية، وعليه يمكن توسيع دائرة المعارف من خلال عدة إجراءات، هي(23)

1- نشر نصوص الاتفاقيات وغيرها من الإعلانات والتوصيات الدولية، بحيث يستهدف من هذا النشر كل الأطراف ذات العلاقة، خاصة الأطراف الفعالة في المجتمع، كأفراد القوات المسلحة والمدنيين من خلال الأوساط والمؤسسات التربوية ابتداء من المدارس وانتهاء بالجامعات وكليات التدريب.

2- تضمين القانون الوطني نصوص اتفاقيات لاهاي وجنيف.

3- تنظيم لقاءات ومنتديات ذات صلة برعاية مؤسسات المجتمع المدني واللجان الوطنية والدولية العاملة في مجال القانون الدولي الإنساني.

4- ترقية التعاون وتبادل الخبرات والثقافية القانونية مع المنظمات الإقليمية العاملة في هذا المجال.

5- القيام بالدراسات والعمليات التدقيقية أو التقيمية الضرورية لأداء مهامها.

وعليه، وجب الاعتراف بأن تعزيز الوعي بالقانون الدولي الإنساني والتربية عليه، واحترامه على المدى الطويل هو أمر مرهون بالتعليم والتثقيف على المستوى الجماهيري، إذ لن يكون من الممكن الحد من الانتهاكات خلال النزاعات المسلحة إلا إذا صارت أخلاق الإنسانية جزءاً بل الجزء الأهم من ثقافة المجتمع كله، أو على الأقل القسم الأكبر حيوية فيه وذلك من خلال الالتزام بنشر قواعده.

ومن حيث الأساس القانوني فقد نصت العديد من المواد في اتفاقيات جنيف على ضرورة الالتزام بنشـــر القانون الدولي الإنساني على كافة المســـتويات، فنصت

المادة (47) من اتفاقية جنيف الأولى على أن :" تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تنشر نص هذه الاتفاقية على أوسع نطاق ممكن في بلدانها في وقت السلم كما في وقت الحرب، وتتعهد بصفة خاصة بأن تدرج دراستها ضمن برامج التعليم العسكري والمدني إذا أمكن، بحيث تصبح المبادئ التي تتضمنها معروفة لجميع السكان، وعلى الأخص القوات المقاتلة وأفراد الخدمات الطبية والدينية".(الحميدي، 2005، ص54) وأوردت ذات النص المادة (48) من اتفاقية جنيف الثانية والمادة (1/127) من اتفاقية جنيف الثالثة، والمادة (1/144) من الاتفاقية الرابعة، وأكدت على واجب النشر المادة (83) من البروتوكول الإضافي الأول.

وفقاً للقاعدة التي تنص على:" لا عذر لأحد في جهل القانون" فإن تطبيق القانون الدولي الإنساني يبقى نسبياً في إطار جهود الدول والمنظمات الوطنية في نشرها، وعليه يكون المستهدف من عملية النشر هذه فئتين، هما: القوات المسلحة ثم المدنيون.(24)

ولأن القانون الدولي الإنساني ينطوي على ثلاثة أبعاد، تتمثل في: البعد الفلسفي الذي يتعلق بتميز الإنسان عن غيره من الكائنات في النزاعات المسلحة، والبعد التاريخي الذي يتعلق بجهود الإنسان عبر العصور في تأصيل مبادئه، والبعد القانوني الذي يجعل من الامتيازات المتأصلة في طبيعة الإنسان حقوقاً تتمتع بضمانات قانونية دولية، فإنه يمكن تعريف التربية على القانون الدولي الإنساني بأنها: "عملية يتعرف بواسطتها الطلبة على حقوقهم وحقوق الآخرين والمبادئ الإنسانية التي تحكم السلوك في النزاعات المسلحة ضمن إطار تعلم تشاركي وتفاعلي"

وكأي نوع من التربية، فإنها تشمل جانبين رئيسين، هما(25)

التربية حول القانون الدولي الإنساني Education about IHL وتتضمن طرق التدريس والتعليم التي تركز على الجانب المعرفي ونشره والمتعلق بحقوق الإنسان في اتفاقيات جنيف ونشأتها ومواثيقها الدولية وانتهاكاتها.

التربية من أجل القانون الدولي الإنساني Education for IHL والتي تركز على تنمية المهارات والمواقف والقيم حتى يتمكن المتعلمين من تطبيق قواعده في حياتهم، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيزها وحمايتها.

والتربية على القانون الدولي الإنساني هي في النهاية مشروع ثقافي مجتمعي (سوسيو ثقافي) وقائي يشمل تحديث العقل ثقافياً وتنمية وضع الإنسان اجتماعياً بحيث يقر

بالحق ويحترم الواجب، ويراعى الكرامة الإنسانية في حالة نشوب أو قيام نزاع مسلح، وهي غالبا ما تتم من خلال التدريس.

تعليم القانون الدولي الإنساني وتدريسه:

نصت الفقرة 2/ج، د من القرار 21 الصادر عن المؤتمر الدبلوماسي لتأكيد وتطوير القانون الدولي الإنساني المنطبق في النزاعات المسلحة خلال الفترة (1974-1977) على أنه يتوجب على جميع الدول الموقعة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان نشر فعال للقانون الدولي الإنساني في الأوساط الجامعية والمدارس الثانوية أو ما يماثلها(26) .

عقب ذلك العديد من القرارات التي صدرت عن المؤتمرات الدولية للصليب الأحمر، مثل المؤتمر الدولي (25) لعام 1986م الذي حث الدول على اتخاذ التدابير الوطنية لتدريس القانون الدولي الإنساني، والقرار رقم (2) الصادر عن المؤتمر الدولي (31) للصليب الأحمر والهلال الأحمر المنعقد في جنيف في الفترة (28نوفمبر- 1 ديسمبر2011) المتعلق بخطة العمل التي اعتمدها المؤتمر للسنوات (2011-2015)، والتي تكمل خطة العمل الإقليمية الداعمة لتعليم القانون الدولي الإنساني في الأوساط الأكاديمية.(27)

على الصعيد العربي أسفر اجتماع الخبراء الحكوميين العرب بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر المنعقد في عمان خلال الفترة(11-13 أكتوبر 2009) عن اعتماد خطة إقليمية لتدريس القانون الدولي الإنساني في برامج التعليم المدنية والعسكرية، كما أسفر اجتماعهم المنعقد في الجزائر خلال الفترة (4-6 نوفمبر 2014) عن اعتماد خطة عمل تتضمن إدراج القانون الدولي الإنساني ضمن المقررات الجامعية لكليات (الحقوق، الإعلام، العلوم السياسية) ودعم اللجان الوطنية لوزارات التربية والتعليم من أجل إدراج المفاهيم الأساسية للقانون الدولي الإنساني في مراحل التعليم الأساسي، وهو تم التأكيد عليه أيضاً في الاجتماع الحادي عشر للخبراء أنفسهم والذي عقد في سبتمبر 2018.(28)

إجراءات الدراسة الميدانية ونتائجها

منهج الدراسة: اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي القائم على دراسة الظاهرة ووصفها باستخدام الأساليب الإحصائية، من خلال معلومات تجيب على أسئلة البحث دون تدخل فيها.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من التربويين العرب (العاملون في كليات التربية)، وتم اعتماد معيار التدريس في واحدة من هذه الكليات، كأساس للإجابة على فقرات الاستبانة.

1- العينة الاستطلاعية: تكونت من (30) مفردة من الجنسين تم اختيارهم عشوائيا بهدف التحقق من صلاحية الاستبانة للتطبيق على أفراد العينة الفعلية، وذلك من بحساب صدقها وثباتها بالطرق الإحصائية الملائمة.

2- العينة الفعلية: نظراً لطبيعة الدراسة، تم تقدير حجم العينة المبدئية من القانون(29)

$$n_o = \frac{z^2 pq}{e^2}$$

وحيث إن احتمال موافقة أفراد العينة على فقرات الاستبانة غير معروف في أي من الدراسات السابقة، فإننا نفترض أن قيمة p تساوي 0.5 وبالتالي تكون قيمة q تساوي 0.5. وباعتبار أن مقدار الخطأ في التقدير يساوي 0.05 فإن التقدير المبدئي لحجم العينة من كل المناطق يحسب كالتالي:

$$n_0 = \frac{(1.96)^2 (0.5)(0.5)}{(0.05)^2} \approx 385$$

قام الباحث بتصميم استبانة الكترونية باستخدام تقنية (Microsoft forms) لجمع البيانات، وبعد (40 يوما) من التطبيق تم استرداد ما مجموعه (184) استجابة بعد ارسال الرابط على الحسابات الشخصية لأفراد العينة على الفيسبوك، وتويتر، وذلك بنسبة استجابة 47.8%

أداة الدراسة: -

بعد الاطلاع على الأطر النظرية والدراسات السابقة ذات العلاقة للدراسة مثل دراسة عساف (2017)، ودراسة أبو منديل (2019)، ودراسة الشنطي (2016)، قام الباحث بإعداد الاستبانة، والتي تكونت من قسمين، **الأول**: (5) أسئلة مغلقة تصف الانطباعات العامة لأفراد العينة حول متغيرات الدراسة الحالية، و**الثاني**: يتكون من (48) فقرة موزعة على أربعة مجالات: (دور المدرسة التثقيفي والمعرفي، دور المدرسة في النشر وتعزيز احترام القانون، المسؤولية الاجتماعية، دور المدرسة من خلال توظيف الأنشطة).

استخدمت الدراسة مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale) المكون من خمس رتب

تتراوح بين كبيرة جداً إلى ضعيفة جداً لتفريغ بيانات الاستبانة، وفق الجدول (1):

جدول (1): أوزان الخيارات في مقياس ليكرت الخماسي

التوافر	كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا
الدرجة	5	4	3	2	1

وبالتالي تتراوح الدرجة على الاستبانة بين (48 -240 درجة)، وقد تم اعتماد الوسط الحسابي بحيث تشير الدرجة المنخفضة إلى تدني الموافقة على ما جاء في الفقرة من وجهة نظر أفراد العينة، بينما تدل الدرجات المرتفعة على ارتفاع درجة الموافقة، وتحدد درجة التقدير من خلال مدى تدريج ليكرت الخماسي هو (4=1-5) وطول الفترة (0.8) بوزن نسبي (16%)، كما في الجدول التالي:

جدول (2): درجات التقدير لفقرات مجالات أداة الدراسة.

طول الخلية	الوزن النسبي	درجة التقدير
1.8-1	من 20 إلى 36	ضعيفة جداً
أكبر من 1.8-2.6	أكبر من 36.0 إلى 52	ضعيفة
أكبر من 2.6-3.4	أكبر من 52.0 إلى 68	متوسطة
أكبر من 3.4-4.2	أكبر من 68 إلى 84	كبيرة
أكبر من 4.2-5	أكبر من 84 إلى 100	كبيرة جداً

صدق الاستبانة:

أ. **الصدق (الظاهري):** لاختبار مدى صلاحية الاستبانة، عرض الباحث الاستبانة بشكلها الأولي على (11) عضو هيئة تدريس (6 من كليات التربية، 5 من كليات القانون/ قانون دولي)، بهدف الحكم على صلاحيتها لجهة قياس ما صيغت من أجله وانسجام اتجاهات أسئلتها وترتيبها وملائمة طول فقراتها، والتأكد من وضوح وسلامة صياغتها وكفاية خياراتها. وقد استجاب الباحث للتعديلات التي اتفق عليها غالبية المحكمين، واسترشد ببقية التعليقات، حتى أصبحت جاهزة للتطبيق في صورتها النهائية.

ب. صدق الاتساق الداخلي: تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي من استجابات العينة الاستطلاعية، وحساب معامل ارتباط بيرسون (Pearson's Correlation Coefficient) لكل فقرة من فقرات الاستبانة. ووجد هناك ارتباطاً دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة (0.000) بين كل فقرة والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه، مما يدلل على صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة.

ج. الصدق البنائي : يوضح الجدول (5) معاملات الارتباط بين درجة كل محور من محاور الاستبانة مع الدرجة الكلية لفقرات الاستبانة والذي يبين أن معاملات الارتباط

دالة عند مستوى دلالة (0.01)، فالقيمة الاحتمالية لكل محور أقل من (0.01) وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.463

جدول (3): ارتباط مجالات الاستبانة مع الدرجة الكلية

م	المجالات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	دور المدرسة التثقيفي والمعرفي	0.912	0.000
2	دور المدرسة في نشر وتعزيز احترام القانون	0.906	0.000
3	المسؤولية الاجتماعية للمدرسة	0.925	0.000
4	دور المدرسة من خلال توظيف الأنشطة	0.883	0.000

قيمة ر الجدولية عند درجات حرية (28) ومستوى دلالة (0.05) = 0.361

قيمة ر الجدولية عند درجات حرية (28) ومستوى دلالة (0.01) = 0.463

ثبات الاستبانة Reliability:

1- **طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient**: تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين درجة الفقرات فردية الرتبة ودرجة الفقرات زوجية الرتبة لكل مجال، وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) حسب المعادلة:

معامل الثبات = $\frac{2ر}{1+ر}$ حيث ر معامل الارتباط، والجدول (4) يبين أن هناك معامل ثبات كبير نسبياً لفقرات الاستبانتين

جدول (4): قيم الثبات باستخدام التجزئة النصفية للاستبانة

م	أبعاد الاستبانة	عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الثبات	مستوى الدلالة
1	**دور المدرسة التثقيفي والمعرفي**	**14**	**0.909**	**0.951**	**0.000**
2	**دور المدرسة في نشر وتعزيز احترام القانون**	**11**	**0.859**	**0.933**	**0.000**
3	**المسؤولية الاجتماعية للمدرسة**	**12**	**0.856**	**0.922**	**0.000**
4	**دور المدرسة من خلال توظيف الأنشطة**	**11**	**0.811**	**0.907**	**0.000**

2- **طريقة كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha**: استخدم الباحث معامل كرونباخ ألفا لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات وقد أظهر نتائج جدول (5) أن معاملات الثبات مرتفعة، تطمئن الباحث إلى التطبيق الميداني.

جدول (5): معاملات الثبات لمجالات الاستبانة باستخدام معامل ألفا

م	مجالات الاستبانة	عدد الفقرات	قيمة ألفا
1	**دور المدرسة التثقيفي والمعرفي**	**14**	**0.930**

2	دور المدرسة في النشر وتعزيز احترام القانون	11	0.866
3	المسؤولية الاجتماعية للمدرسة	12	0.865
4	دور المدرسة من خلال توظيف الأنشطة	11	0.923

الإجابة عن تساؤلات الدراسة:

السؤال الأول: ما انطباعات أفراد العينة حول التربية على القانون الدولي الإنساني؟

للإجابة عن هذا السؤال تم تفريغ بيانات الجزء الأول من الاستبانة، والمتمثلة في إجابة أفراد العينة على بعض الأسئلة الدالة على سياقات التربية على القانون الدولي الإنساني ودور المدرسة، والجدول (6) يوضح ذلك:

جدول (6): استجابات أفراد العينة على الأسئلة الخمس المغلقة

1- للمدرسة دور مهم في التربية على القانون الدولي الإنساني ونشر قواعده			
	نعم	لا	إلى حد ما
التكرار	102	55	27
النسبة	%55.4	%29.9	%14.7
2- فرضت التحولات العالمية توجهات نحو ضرورة التربية على القانون الدولي الإنساني لجميع الفئات العمرية			
	نعم	لا	إلى حد ما
التكرار	88	33	63
النسبة	47.8%	18%	34.2%
3- تنطوي التربية على القانون الدولي الإنساني على استلهام العدالة والإنسانية ومبادئها واحترام حقوق الضعفاء			
	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة
التكرار	111	44	29
النسبة	60.3%	23.9%	15.8%
4- التربية على القانون الدولي الإنساني ونشره عمليتان متلازمتان			
	أوافق	لا أدري	غير موافق
التكرار	144	28	14
النسبة	78.2%	15.2%	7.6%
5- أنجح مداخل التربية على القانون الدولي الإنساني هو تدريسه في إطار تفاعلي وليس أكاديمي			
	أوافق	لا أدري	غير موافق
التكرار	107	52	25
	58.1%	28.3%	13.6%

يتضح من الجدول (8) أن 55.4% من أفراد العينة يعتبرون أن للمدرسة دور مهم في التربية على القانون الدولي الإنساني ونشر قواعده، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على قناعة أفراد العينة بأهمية دور المدرسة كوسيط تربوي في تعليم مبادئ القانون

الدولي الإنساني باعتبار ذلك مشروعا مجتمعيا وقائيا يشمل تعريف الطلبة بحقوقهم وواجباتهم في حالة النزاعات المسلحة أوقات السلم، بما يراعي الكرامة الإنسانية بغض النظر عن طريقة أو أسلوب التعليم، وهو ما أكدته دراسة أبو منديل (2019).

47.8% من أفراد العينة يؤيدون بـ (نعم)، 34.2% بـ (إلى حد ما) أن التحولات العالمية بمخرجاتها الحديثة فرضت توجهات تربوية وبحثية نحو ضرورة التربية على القانون الدولي الإنساني لجميع الفئات العمرية، وبغض النظر عن الفئة المجتمعية المستهدفة، وهذا يؤكد قناعتهم بضرورة التربية على القانون الدولي الإنساني، باعتبار أن العلم بالقانون الدولي الإنساني أمر جوهري للأفراد جميعا، حيث أنهم قد يكونوا من الفئات المحمية بقواعد القانون الدولي الإنساني، أو المخاطبين بضرورة الامتثال لمبادئه في المستقبل، وهو ما أكدته دراسة عساف (2017)، ودراسة Abidi & Harkins (2013) ، ودراسة وسيلة (2020)

يؤكد 60.30% من أفراد العينة أن التربية على القانون الدولي الإنساني تنطوي على استلهام العدالة والإنسانية ومبادئها واحترام حقوق الضعفاء، وهو من الرسائل الإنسانية السامية التي يجب أن يؤمن بها جميع أفراد المجتمع وتهدف إلى تربية الأجيال على احترام الكرامة الإنسانية في جميع الأوقات، ووضع حدود للعنف واستخدام القوة، وتبني مواقف إيجابية تجاه التضامن والتسامح، والاستعداد لمساعدة الآخرين الأكثر عرضة للتأثر بالعنف، وهذا ما أكدته دراسة Moffett & Cubie (2017)، ودراسة خالد (2014). وقد تعزى النسبة 15.8% إلى اعتبار بعض أفراد العينة أنه في ظل التغيرات العالمية وموازين القوى المختلة، يعد القانون الدولي الإنساني قانون الضعفاء.

وحول ارتباط عملية نشر القانون الدولي الإنساني بالتربية عليه، اعتبر 78.2% من أفراد العينة أنهما عمليتان متلازمتان، الأولى تلزم لتمام الثانية، وهو ما يؤكد قناعة أفراد العينة بالالتزام بنشر قواعد القانون الدولي الإنساني بكافة السبل المتاحة والذي من شأنه تحقيق علم الكافة لدى جميع أفراد المجتمع. وهو ما أكدته دراسة حمزة (2013)، وعبد المومن (2014).

كما أكد 58.10% من أفراد العينة أن أنجح مداخل التربية على القانون الدولي الإنساني هو تدريسه في إطار تفاعلي وليس أكاديمي، أو بمعنى آخر المدخل التكاملي (المدمج) الذي يقوم على دمج أو تضمين مبادي القانون الدولي الإنساني في مواد أخرى ذات علاقة مثل (الدراسات الاجتماعية، التربية الدينية)، وهو ما قد يتناسب في

المرحلة الحالية مع توجهات الدول ومعوقات النشر، وهذا ما أكدته دراسة عساف (2015)، ودراسة وسيلة (2020).

السؤال الثاني: ما درجة تقدير عينة من التربويين العرب لدور المدرسة في التربية على القانون الدولي الإنساني؟

للإجابة عن هذا التساؤل تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب، والجدول (9) يوضح ذلك:

جدول (9): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل مجال من مجالات الاستبانة

المجال	مجموع الاستجابات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة التقدير	الترتيب
دور المدرسة التثقيفي والمعرفي	487.07	2.647	0.845	%52.94	متوسطة	2
دور المدرسة في النشر وتعزيز احترام القانون	451	2.451	0.8050	%49.02	قليلة	4
المسؤولية الاجتماعية للمدرسة	469.50	2.552	0.835	51.04%	قليلة	3
دور المدرسة من خلال توظيف الأنشطة	498.91	2.712	0.881	%54.24	متوسطة	1
الدرجة الكلية	1906.5	2.590	0.776	51.8%	قليلة	

يتضح من الجدول (9) أن درجة تقدير أفراد العينة الكلية لدور المدرسة في التربية على القانون الدولي الإنساني كانت قليلة عند وزن نسبي (51.8%) وقد يعزى السبب في ذلك إلى خلو المنظمة التربوية والمعاهد الدراسية في مدارس (التعليم العام) من أية إشارات إلى القانون الدولي الإنساني كمادة أساسية أو إجبارية، وأن ما يتم الإشارة إليه لهذا القانون يأتي فقط في إطار الصدفة أو متابعة الأحداث. وهو ما أكدته دراسة عساف (2017)، ودراسة القيزي (2017)، وأبو منديل (2019).

وقد جاء تقدير المجالات بدرجات متقاربة، حيث جاء مجال (دور المدرسة من خلال توظيف الأنشطة) في المرتبة الأولى بوزن نسبي (54.24%) وبدرجة تقدير متوسطة وجاء مجال (دور المدرسة في النشر وتعزيز احترام القانون) في المرتبة الأخيرة عند وزن نسبي (49.02%) وبدرجة تقدير قليلة، ورغم ضآلة الفروق في ترتيب المجالات، إلا أنه قد يعزى السبب في أن جاء مجال (توظيف الأنشطة) في المرتبة

الأولى إلى رحابة هذا المجال من حيث المضامين المتعلقة بدمج المعارف سواء من خلال الصف أو خارجه، وهو ما أكدته دراسة عساف (2015).

في حين قد يعزى تراجع مجال (النشر وتعزيز احترام القانون) إلى قناعة أفراد العينة بعدم إلزامية دور المدرسة في هذا المجال وأن النشر هو من مسؤولية الجهات المختصة ذات العلاقة أو اللجان الوطنية للقانون الدولي الإنساني بالتعاون مع الوزارات والجامعات، وقد يعزى أيضا إلى:

ـ اعتقاد أفراد العينة بأن التثقيف حول القانون الدولي الإنساني هو من فروع القانون المتخصصة.

ـ رؤية أفراد العينة بأن قواعد القانون الدولي لا زالت بشكل عام لا تملك القوة القانونية الملزمة للدول لاحترامها.

وهو ما أكدته دراسة عبدو (2012)، ودراسة خشمون (2014)، كما تتفق من حيث الأسباب مع ما جاءت به دراسة عرابجي (2014). وللتفصيل أكثر حول استجابات أفراد العينة على مجالات الدراسة، توضح الجداول التالي تفصيل كل مال على حدة.

1- توظيف الأنشطة:

جدول (7) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لفقرات المجال الأول

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدرجة	الترتيب
1	تنظم المدرسة لقاءات مفتوحة مع الطلبة لتوضيح أحكام الجهاد والحرب في الإسلام.	3.065	1.270	%61.3	متوسطة	1
2	تستضيف المدرسة خبراء قانونيين لتثقيف الطلبة والمعلمين حول القانون الدولي الإنساني.	2.565	1.011	%51.3	قليلة	7
3	تنظم المدرسة مسابقات ثقافية ذات علاقة بالقانون الدولي الإنساني.	2.815	1.249	%56.3	متوسطة	4
4	ترحب المدرسة بزيارات موظفي جمعية الهلال والصليب الأحمر.	2.771	1.102	%55.42	متوسطة	5
5	توظف المدرسة الإعلام التربوي في إظهار حرمة كرامة الإنسان خلال النزاعات المسلحة.	2.559	1.104	%51.18	قليلة	8
6	تنشر المدرسة مواد إعلامية (بوسترات) تظهر الفئات المحمية في القانون الدولي الإنساني.	2.940	1.025	%58.8	متوسطة	3
7	تنشر المدرسة لوحات إعلانية تظهر الشارات الدالة على العمل الاغاثي	2.951	1.067	%59.02	متوسطة	2

	والإنساني .					
8	تستثمر الأحداث والنزاعات المسلحة(الدولية-غير الدولية) كمواد للتوعية بأحكام القانون الدولي الإنساني .	2.717	1.033	%54.34	متوسطة	6
9	تنظم المدرسة زيارات ميدانية للتعرف إلى المنشآت الطبية والأعيان الثقافية للتدليل على حرمتها في القانون الدولي الإنساني.	2.445	1.167	%48.9	قليلة	11
10	تعرض المدرسة مواد إعلامية مرئية ضمن أنشطة المكتبة انتهاكات القانون الدولي الإنساني.	2.467	1.135	%49.34	قليلة	10
11	تصدر المدرسة نشرات توعية للتحذير من صور المخلفات الحربية غير المتفجرة.	2.527	0996	%50.54	قليلة	9
	الدرجة الكلية	2.712	0.881	%54.24	متوسطة	

يتضح من جدول (7) أن تقديرات مجال (توظيف الأنشطة) من وجهة نظر أفراد العينة تراوحت بين (48.9%- 61.3%) وبدرجات بين متوسطة وقليلة، وقد جاءت أعلى الفقرات، الفقرة (1) "تنظم المدرسة لقاءات مفتوحة مع الطلبة لتوضيح أحكام الجهاد والحرب في الإسلام." وقد يعزى السبب في ذلك إلى ارتباط أحكام الحرب في الإسلام بمواد التربية الدينية والتاريخ العربي والإسلامي، والتي يشار لها بطريق مباشر ضمن الدروس المخصصة أو بطريقة غير مباشرة.

في حين كانت أدنى الفقرات، الفقرة (9) " تنظم المدرسة زيارات ميدانية للتعرف إلى المنشآت الطبية والأعيان الثقافية للتدليل على حرمتها في القانون الدولي الإنساني." حيث جاءت في المرتبة الأخيرة، وقد يعزى السبب في ذلك إلى أن ترتيب الزيارات لهذه المنشآت يأتي في إطار التعريف بدورها الإنساني بغض النظر عن كونها محمية أو غير مشمولة بالحماية في القانون الدولي الإنساني، إضافة إلى ضعف الخلفية الثقافية للمعلمين حول القانون الدولي الإنساني على الرغم من أنه قد يكون لديهم معرفة بما تقره الشريعة الإسلامية أو الآداب الإنسانية. وتتفق هذه النتيجة من حيث التقدير مع ما أشارت إيه دراسة خشمون (2014)، ودراسة عساف (2017)، ودراسة Abidi & Harkins (2013).

2- المعرفة والتثقيف:

جدول (8) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لفقرات المجال الثاني

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدرجة	الترتيب
	تقدم المدرسة من خلال المعلم والمرشد التربوي معلومات حول:					
1	ماهية القانون الدولي الإنساني والتطور التاريخي له.	2.826	1.0875	%56.52	قليلة	4
2	المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني (الإنسانية، التناسب، الضرورة الحربية..)	2.750	1.0826	%55.0	قليلة	5
3	العلاقة بين القانون الدولي الإنساني وأخلاقيات الحرب في الإسلام.	2.945	0.9393	%58.9	قليلة	2
4	نطاق تطبيق القانون الدولي الإنساني ومصادره.	2.706	0.9921	%54.12	قليلة	6
5	الفئات المحمية بالقانون الدولي الإنساني (المدنيين، الجرحى، الغرقى).	2.494	1.0349	%49.88	قليلة	11
6	حماية أسرى الحرب والفئات الهشة (النساء، الأطفال).	2.657	1.0281	%53.14	قليلة	9
7	الفرق بين النزاعات المسلحة (الدولية، غير الدولية).	2.663	1.0535	%53.26	قليلة	8
8	الفرق بين الأهداف المدنية والعسكرية في النزاعات المسلحة.	2.391	0.9967	%47.82	قليلة	13
9	المركز القانوني والحماية للطواقم والهيئات الطبية في القانون الدولي الإنساني.	2.820	0.989	%65.4	متوسطة	1
10	دور المنظمات الإنسانية (الصليب الأحمر والهلال الأحمر).	2.679	1.008	%53.58	قليلة	7
11	الحالات التي لا ينطبق فيها القانون الدولي الإنساني.	2.853	0.938	%57.06	قليلة	3
12	الأعيان الثقافية والمدنية في القانون الدولي الإنساني .	2.418	1.127	%48.36	قليلة	12
13	اتفاقيات جنيف الأربعة 1949 والبرتوكولات الملحقة لها 1977م.	2.597	0.9757	%51.94	قليلة	10
14	آليات تطبيق القانون الدولي الإنساني(الدولة الحامية، لجان تقصي الحقائق، المحكمة الجنائية الدولية).	2.255	1.0108	%45.1	قليلة	14
	الدرجة الكلية	2.647	0.845	%52.94	متوسطة	

يتضح من جدول (8) أن تقديرات مجال (دور المدرسة في المعرفة والتثقيف) من وجهة نظر أفراد العينة تراوحت بين (45.1%- 65.4%) وبدرجات بين قليلة ومتوسطة، وقد جاءت أعلى الفقرات، الفقرة (9) " تقدم المدرسة معلومات حول المركز القانوني والحماية للطواقم والهيئات الطبية في القانون الدولي الإنساني." وقد يعزى السبب في ذلك إلى أن المعلومات حول حماية الطواقم الطبية تأتي في إطار المهام الإنسانية التي تقوم بها، حيث إن أساس نشأة القانون الدولي الإنساني جاءت من منطلق حمايتهم لتسامي المهمة التي يقومون بها، فهم يخاطرون بحياتهم من أجل إنقاذ المتضررين والجرحى، وعليه فقد تكون المعلومات المقدمة نابعة من هذا المعنى وليس من باب أصلها القانوني.

في حين كانت أدنى الفقرات، الفقرة (14) " تقدم المدرسة معلومات حول آليات تطبيق القانون الدولي الإنساني (الدولة الحامية، لجان تقصي الحقائق، المحكمة الجنائية الدولية)." حيث جاءت في المرتبة الأخيرة، وقد يعزى السبب في ذلك إلى أن آليات تطبيق القانون يعد من الموضوعات القانونية البحتة التي قد يختص بها دارسي القانون وحقوق الإنسان، أي أنه من الصعب الحديث عنها من غير المتخصصين (المعلمين). وتأتي هذه النتيجة متوافقة من حيث الدلالة مع ما جاءت به دراسة خشمون (2014)، ودراسة عساف (2017)، ودراسة Moffett & Cubie (2017).

3- النشر وتعزيز الاحترام:

جدول (9) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لفقرات المجال الثالث

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدرجة	الترتيب
	تظهر المدرسة اهتماماً بالقانون الدولي الإنساني من خلال :					
1	تعظيم دور موظفي العمل الإنساني والإغاثة.	2.543	1.018	%50.86	قليلة	4
2	توضيح مفهوم أفراد الخدمات الطبية والصحفيين.	2.505	0.952	%50.1	قليلة	5
3	توضح الحماية الخاصة لأفراد الدفاع المدني	2.608	0.9633	%52.16	متوسطة	3
4	الإشادة بدور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في إنقاذ القانون الدولي الإنساني.	2.423	0.9377	%48.46	قليلة	9
5	إظهار الالتزام الوطني بنشر القانون الدولي الإنساني.	2.429	1.0110	%48.58	قليلة	8
6	التوعية القانونية بحقوق (الأسرى،	2.755	1.0242	%55.1	متوسطة	1

	النساء، الأطفال) في القانون الدولي الإنساني.					
7	تعظيم حرمة الممتلكات الخاصة أثناء النزاعات المسلحة.	2.413	0.9879	%48.26	قليلة	10
8	التوعية بأنواع الأسلحة المحرمة دولياً.	2.462	1.0182	%49.24	قليلة	6
9	توضيح دور المحاكم الجنائية الدولية في تنفيذ القانون الدولي الإنساني.	2.157	1.0620	%43.14	قليلة	11
10	توضيح أنواع الجرائم التي يحاسب عليها القانون الدولي الإنساني(الإبادة، الجرائم ضد الإنسانية، جرائم الحرب).	2.462	1.0182	%49.24	قليلة	6م
11	التأكيد على الكرامة الإنسانية أوقات السلم والحرب.	2.657	1.0120	%53.14	متوسطة	2
	الدرجة الكلية	2.552	0.835	51.04%	قليلة	

يتضح من جدول (9) أن تقديرات مجال (دور المدرسة في نشر وتعزيز احترام القانون) من وجهة نظر أفراد العينة تراوحت بين (45.1%- 55.1%) وبدرجات بين قليلة ومتوسطة، وقد جاءت أعلى الفقرات، الفقرة (6) " التوعية القانونية بحقوق (الأسرى، النساء، الأطفال) في القانون الدولي الإنساني." وقد يعزى السبب في ذلك إلى أن هذه الفئات من الأشخاص التي أفرد لها القانون الدولي الإنساني حماية خاصة في أوقات النزاعات المسلحة، وذلك نظرا لهشاشتهم وضعفهم ولما يترتب على تضررهم من تضرر غيرهم، وقد تأتي المعلومات التي تقدم لهم من قبل المدرسة في إطار اتساع ما يتعرضون له خلال النزاعات المسلحة في المنطقة العربية خلال السنوات السابقة، والتي أبرزها: (الأزمة السورية، اليمينة، الاحتلال الإسرائيلي)، وتتفق هذه النتيجة من حيث التقدير مع ما جاءت به دراسة عرابجي (2014)، ودراسة أبو منديل (2019).

في حين كانت أدنى الفقرات، الفقرة (9) " توضيح دور المحاكم الجنائية الدولية في تنفيذ القانون الدولي الإنساني." حيث جاءت في المرتبة الأخيرة، وهذا ما يتفق مع ما جاء من درجة تقدير في المجال السابق، وقد يعزى السبب في تراجع تقدير هذه الفقرة إلى أن مضمون دور المحكمة الجنائية في الرقابة على القانون الدولي الإنساني ومحاسبة مجرمي الحرب من الأمور التي يختص القانونيين المختصين، ونادرا ما ترى في الأوساط التربوية من هو مهتم بهذا الشأن.

4- المسؤولية الاجتماعية:

جدول (10) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لفقرات المجال الرابع

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدرجة	الترتيب
1	تشارك المدرسة بعض منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر(التوعوية) على موقعها الالكتروني أو حسابها على الفيسبوك	2.212	0.988	%44.24	قليلة	12
2	تسهل المدرسة مهام الباحثين الذين يستهدون الطلبة في دراسة القانون الدولي الإنساني.	2.500	0.963	%50.0	قليلة	10
3	تشجيع المعلمين على المشاركة في دورات تدريبية ذات علاقة بالقانون الدولي وآليات تعزيز احترامه.	2.701	1.025	%54.2	متوسطة	2
4	تشارك المدرسة مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز احترام مبادئ القانون الدولي الإنساني.	2.510	0.963	%50.2	قليلة	9
5	تشارك المدرسة في العمل الإنساني أوقات الطوارئ.	3.000	1.002	%60.0	متوسطة	1
6	تسخر المدرسة مرافقها لخدمة متضرري الحروب أو النزاعات المسلحة.	2.614	1.023	%52.28	متوسطة	4
7	تشجع الطلبة على حضور المؤتمرات واللقاءات التوعوية ذات العلاقة.	2.570	0.955	%50.4	قليلة	7
8	تنظم زيارات لضحايا النزاعات المسلحة.	2.521	0.986	%50.42	قليلة	6
9	تقيم المدرسة شراكات مع المؤسسات والهيئات الدولية التي تهتم بالقانون الدولي الإنساني.	2.516	0.974	%50.32	قليلة	8
10	تظهر المدرسة التزاماً أخلاقياً اتجاه نشر وتعزيز احترام القانون قواعد وأحكام القانون الدولي الإنساني.	2.222	1.023	%44.44	قليلة	11
11	توظف المدرسة موقعها الالكتروني على الفيس بوك لنشر مواد تحث على احترام القانون الدولي الإنساني.	2.565	1.058	%51.3	قليلة	5
12	تشارك المدرسة اللجنة الدولية والهلال الأحمر أنشطتهم الرامية إلى تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني.	2.684	1.154	%53.68	متوسطة	3
	الدرجة الكلية	2.451	0.8050	%49.02	قليلة	

يتضح من جدول (10) أن تقديرات مجال (دور المدرسة في نشر وتعزيز احترام القانون) من وجهة نظر أفراد العينة تراوحت بين (44.24%- 60.0%) وبدرجات بين قليلة ومتوسطة، وقد جاءت أعلى الفقرات، الفقرة (5) " تشارك المدرسة في العمل الإنساني أوقات الطوارئ." وقد يعزى السبب في ذلك إلى أن مشاركة المدرسة في العمل الإنساني أوقات الطوارئ يعد من مسؤوليتها الاجتماعية، ومن القيم التي يجب أن تربي الطلبة عليها بغض النظر عن ارتباط الأمر بالقانون الدولي الإنساني من عدمه. وهذا ما يتفق مع ما أشارت إليه دراسة وسيلة (2020)، والقيزي (2017)، وأوصت به دراسة عساف (2017)، وعرابجي (2014).

في حين كانت أدنى الفقرات، الفقرة (1) " تشارك المدرسة بعض منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر(التوعوية) على موقعها الالكتروني أو حسابها على الفيسبوك." حيث جاءت في المرتبة الأخيرة، وقد يعزى السبب في تراجع تقدير هذه الفقرة إلى مركزية الإدارة، فأغلب الإدارات المدرسية تستقي توجيهاتها من الإدارة العليا وبالتالي لا تستطيع مشاركة منشورات إلا بعد موافقة، الأمر الذي يصعب في الغالب المبادرات في اتجاه التربية على القانون الدولي الإنساني.

التوصيات:

في ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسة يمكن صياغة بعض التوصيات، من أهمها:

ـ التنسيق مع كليات التربية لتضمين القانون الدولي الإنساني ضمن مساقات أو متطلبات التخرج، ومع كليات الدراسات العليا والبحث العلمي لتضمين موضوعات القانون الدولي الإنساني ضمن خريطتها البحثية.

ـ تكثيف الدورات التدريبية الممولة للمعلمين (كل حسب المرحلة التي يدرسها) بالتنسيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو جمعية الهلال الأحمر، تتضمن المعرفة والممارسة العملية في إطارها الدرامي أو التفاعلي.

ـ تعزيز دور اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني من خلال تنظيم جملة من الشراكات بين (الأوقاف، الإعلام، التعليم) تضمن نشر القانون الدولي الإنساني في سياق مجتمعي.

ـ التقدم بمسودة مشروع للمجالس التشريعية والنيابية لإقرار توجهات رسمية توجه نحو التربية على القانون الدولي الإنساني في التعليم العام والعالي.

الهوامـــــــــــش:

[1]- اللجنة الدولية للصليب الأحمر (1981). مساعي اللجنة الدولية للصليب الأحمر في حال انتهاك القانون الدولي الإنساني، المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد 728، ص 79.

2- عبدو، محمد (2012). الآليات القانونية لتطبيق القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني (رسالة ماجستير)، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ص17

3- حمزة، أستاذ (2014). الآليات الوقائية لتفعيل تطبيق القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني، المؤتمر الدولي الرابع (التربية على القانون الدولي الإنساني)، مركز جيل للبحث العلمي، الجزائر 19-20 أغسطس، ص235

4ـ عساف، محمود (2017). دور معلمي المدارس الحكومية بالمحافظات الجنوبية لفلسطين في تعزيز الوعي بالقانون الدولي الإنساني وسبل تفعيله، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، 7(3)، ص139

5 اللجنة الدولية للصليب الأحمر (2021). إدماج القانون الدولي الإنساني وطنياً: المبادئ التوجيهية، متاح على الرابط https://2u.pw/tOnH3E بتاريخ 2022/9/11

6- كمال، أحسن (2011). آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني في ضوء التغيرات الدولية للقانون الدولي المعاصر (رسالة ماجستير)، جامعة مولود معمري- تيزي وزو، الجزائر.

7ـــ عساف، محمود (2017). مرجع سابق.

8- عساف، محمود (2015). متطلبات تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني من وجهة نظر طلبة الجامعات الفلسطينية وآليات تحقيقها تربوياً، المؤتمر الدولي (القانون الدولي الإنساني في ضوء الشريعة الإسلامية- ضمانات التطبيق والتحديات المعاصرة)، الجامعة الإسلامية، غزة، 25-26/أكتوبر.

9ـ أبو منديل، ناهض (2019). دور الجامعات الفلسطينية في تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني وسبل تفعيله (رسالة ماجستير)، جامعة الأزهر، غزة.

10ـ مرسي، محمد منير (2001). الإدارة التعليمية أصولها وتطبيقاتها، عالم الكتب، القاهرة، ص133

11ـ إبراهيم، إبراهيم (2004). تعليم الكبار في عصر المعرفة، الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، القاهرة، ص24

12ـ سولنبيه، فرانسواز (2006). القاموس العلمي للقانون الدولي الإنساني، ترجمة: محمد مسعود، دار العلم للملايين، بيروت، ص12

13ـ اللجنة الدولية للصليب الأحمر (1981). مرجع سابق، ص83

14ـ وسيلة، بوحية (2020). أهمية تدريس القانون الدولي الإنساني في الجامعات ومعاهد التعليم العالي وتطبيقاته في بعض الدول العربية، مجلة الدراسات الحقوقية، 7(2)، 65-89.

15ـ أبو منديل، ناهض (2019). مرجع سابق.

16- عساف، محمود (2017). مرجع سابق.

17 Moffett, L. & Cubie, D. (2017). Bringing the battlefield into the classroom: using video games to teach and assess international humanitarian law, The Law Teacher Journal, 51 (4), 499-514.

18- عساف، محمود (2015). متطلبات تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني من وجهة نظر طلبة الجامعات الفلسطينية وآليات تحقيقها تربوياً"، المؤتمر الدولي (القانون الدولي الإنساني في ضوء

الشريعة الإسلامية – ضمانات التطبيق والتحديات المعاصرة" ، اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الجامعة الإسلامية، 25-2015/10/26

19– عبد المومن، بن صغير (2014). عراقيل نشر وتعزيز مبادئ القانون الدولي الإنساني على الصعيد الدولي والداخلي، المؤتمر الدولي الرابع (التربية على القانون الدولي الإنساني)، مركز جيل للبحث العلمي، الجزائر 19-20 أغسطس

20– خشمون، محمد (2014). دور المناهج التربوية في الوطن العربي في ترسيخ مبادئ القانون الدولي الإنساني، المؤتمر الدولي الرابع (التربية على القانون الدولي الإنساني)، مركز جيل للبحث العلمي، الجزائر 19-20 أغسطس، ص360-372.

21– عرابجي، إيمان (2014). النظام التربوي في الجزائر وإشكالية التربية على القانون الدولي الإنساني، المؤتمر الدولي الرابع (التربية على القانون الدولي الإنساني)، مركز جيل للبحث العلمي، الجزائر 19-20 أغسطس، ص331-342.

22- Abidi, C. & Harkins, M. (2013). Teaching & Learning about Humanitarian Law: Perspectives from Canadian Teachers, Teaching & Learning Journal, 7(3), 16-28.

23– سعد الله، عمر (2002). القانون الدولي الإنساني –وثائق وآراء، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ص43

24– القيزي، لخضر (2017). نشر القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني كآلية لحماية البيئة الطبيعية في أوقات النزاع المسلح، مجلة آفاق للعلوم،9(1)، 10-25.

25– عساف، محمود (2015). مرجع سابق.

26- وسيلة، بوحية (2020). أهمية تدريس القانون الدولي الإنساني في الجامعات ومعاهد التعليم العالي وتطبيقاته في بعض الدول العربية، مجلة الدراسات الحقوقية، 7(2)، ص72

27- عتلم، شريف وبن خضراء، محمد (2014). التقرير السنوي السابع عن تطبيق القانون الدولي الإنساني على الصعيد العربي للأعوام (2012-2014)، مطبوعات اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجامعة الدول العربية، القاهرة، ص23

28- مكي، عمر وآخرون (2019). التقرير الدوري الثامن حول تنفيذ القانون الدولي الإنساني على الصعيد العربي للأعوام (2015-2018)، مطبوعات اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجامعة الدول العربية، القاهرة، ص9

29 Bartlett, J. (2001). Higgins Organization research: Determining Appropriate Sample Size in Survey research, Information Technology and Performance Journal, 19(1).p.44